

الرئيسان اللبناني والسوري تشاورا في المستجدات والأسد أكد الرغبة في تسليم الموقوفين اللبنانيين

حسب المعلومات والوقائع المتوفرة لدى الأجهزة القضائية والأمنية اللبنانية المختصة. وفي بعد استقبل لحدود، بطيريك الروم الكاثوليك غريغوريوس الثالث لحام يرافقه مطارنة الطائفة في اول زيارة الى قصر بعدا بعد انتخابه بطيريك، وجدد لحدود التهنئة للبطيريك الجديد، الذي شكر لرئيس الجمهورية، العاطفة التي ابداهما سواء من خلال تهنئته الشخصية او ايفاده الوزير ميشال فرعون للتهنئة، وتكليفه الوزير ميشال موسى حضور القداس الاول الذي ترأسه في حريصا الاحد الماضي. ونوه لحدود بالمواقف التي اعلنها لحام، واجرى معه جولة افق تناولت الاوضاع الراهنة في ضوء التطورات الاخيرة.

صدرت بحقهم احكام عدلية او الذين لا يزالون قيد التحقيق، بحيث ان هذا القرار استلزم بعض التعديلات على النصوص القانونية في سوريا، لا سيما بالنسبة الى بعض الموقوفين اللبنانيين من مرتكبي الجرائم داخل الاراضي السورية بحيث لا يبقى اي موقوف لبناني في سوريا. وأشارت الى ان تسليم الموقوفين «سيتم في الايام القليلة المقبلة بواسطة لجنة قضائية أمنية لبنانية تتولى تسلمهم وفرز الاوضاع القانونية لكل منهم، وبأشرت الأجهزة المختصة التدقيق في اللوائح وفي الاسماء المتداولة لدى جهات عدة خصوصاً بعدما تبين ان اسماء عدة متداولة ليست قيد التوقيف في سوريا، وان بعضها فقد داخل لبنان خلال فترة الاحداث في ظروف مختلفة

تم اتصال صباح امس بين رئيس الجمهورية العماد اميل لحود والرئيس السوري الدكتور بشار الأسد. وذكرت مصادر رسمية أنه تم خلال الاتصال التداول في الاوضاع الإقليمية الراهنة على ضوء المستجدات الاخيرة. وقالت المصادر «كان هناك توافق على اعتبار ان لا حل في المنطقة الا بالعودة الى متطلبات السلام العادل والشامل المرتكز على الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الاراضي العربية المحتلة، وعلى اقرار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني». وكشفت المصادر انه «بناء على تداول سابق بين الرئيسين اللبناني والسوري، أكد الأسد «تجاوب سوريا مع رغبة لحدود لجهة اصدار قرار يقضي بتسليم جميع الموقوفين اللبنانيين الى السلطات اللبنانية سواء الذين

وفد وزاري إلى العراق وتعيين زين مديراً عاماً للأمن الداخلي مجلس الوزراء شكل لجنة لتسلم الموقوفين لدى سوريا وحذر من طروح «تفتح ثغرة في مناخ الوحدة»



● مجلس الوزراء متعدياً امس

مزراع شعباً «واضح وثابت، وعلى اسرائيل التي طلبت نشر قوات دولية ان تنسحب منها لانها اراض لبنانية محتلة». وعما اذا كان الاتصال بين الرئيسين لحدود والأسد هو فاتحة لعودة موضوع الملف السوري والحوار مع سوريا، اشار الى ان هذا الموضوع «لم يخرج عن اطار القيادة اللبنانية، وليس ثمة محاولات، وكل المبادرات كانت مشكورة لتقريب وجهات النظر لتثبيت الوحدة الوطنية على قاعدة الثوابت الوطنية المعروفة، وتعميق العلاقة مع سوريا وتمتينها، والحوار والاتصال مع سوريا لم يتوقف إطلاقاً، وقنوات الاتصال مفتوحة بتنسيق يومي بين جميع المسؤولين في كلا البلدين لما فيه مصلحتهما، وهذا القرار يعبر عن رغبة سورية في التعاطي الايجابي مع الدولة اللبنانية، والأمور بين البلدين تسير بشكل طبيعي».

وحول مرسوم تخفيض التعرفة الجمركية اشار الى ان هناك اجراءات تقنية «ولا نستطيع ان نحدد موعداً، وقد صرح وزير المال والاقتصاد اكثر من مرة ان الامور يلزمها شهرين او ثلاثة حتى تنتظم، ولكن من الملاحظ ان هناك ارتياحاً لدى الجميع، وهذا جزء من خطوات ستتخذها الحكومة، بعد خطوات سابقة نأمل ان تساعد في تحريك عملية الاقتصاد اللبناني، وبداية الخروج من الأزمة الاقتصادية التي نعيشها».

ولفت الى ان اقرار قانون الجمارك «يسهل عمل الجمارك والعلاقة بين ادارة الجمارك وجميع المعنيين بهذا القطاع، ويضع حداً لكثير من الالتباسات او التناقضات التي كانت تحصل، ربما لان القانون يعود الى ٤٠ سنة، وهذا جزء اساس في اطار تحديث الادارة وتسريع المعاملات بين الادارة والناس».

وعن عدد الموقوفين اللبنانيين في سوريا في ظل تضارب المعلومات حول ذلك، وما اذا كانت عملية الافراج ستنجز قبل الاعياد، أكد ان العملية «سريعة واللجنة التي شكلت في اسرع وقت ممكن ستحدد العدد، وتدرس ملف كل شخص من هؤلاء الموقوفين، وسيكون الامر معلناً وواضحاً ومكشوفاً بشفافية تامة امام الجميع وتتألف اللجنة من مدعي عام التمييز، ومدير المخابرات ومدير الامن العام ومدير الامن الداخلي».

ولفت الى انه تم التطرق الى موضوع اللغام «وهناك توجهات لدى الحكومة، واتصالات مفتوحة مع دول صديقة، ومؤسسات تعمل في هذا الاطار طلب اليها مساعدة لبنان. وهناك خطوات تستوجب قرارات معينة لا بد من دراستها قبل الاقدام عليها، ولكن هناك امكان ان تقوم الدول الصديقة بشيء في هذا الاطار قبل اتخاذ الاجراءات المطلوبة. والحكومة واعية لهذه المسألة وتتوقف يوماً عند مخاطر وجود هذه اللغام والخسائر البشرية التي يتكبدها ابناء المنطقة».

وامل ان تكون العقدة الارمنية في طريقها الى الحل، مع عودة الوزير هوفنانيان «الذي رحب به رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء، وهذا يؤكد ان ليس ثمة عثرات او مشكلات، بل هناك موقف قدره ونحترمه، والاتصالات مفتوحة، لكن تعيين وزير ارمني ثان يبقى ملك رئيسي الجمهورية والحكومة».

اشار الى ان ايفاد لجنة وزارية الى العراق «هدفه البحث في التعاون النفطي والاقتصادي، بعدما كسر عدد كبير من الدول قرار الحظر على العراق، ولبنان بدأ اتصالاته منذ فترة طويلة، والامر محدد بوضوح»، ونفى مناقشة موضوع انقطاع التيار الكهربائي في اكثر من منطقة «فهذا من اختصاص وزير الطاقة».

وعلم انه خلال جلسة مجلس الوزراء طرح وزير الطاقة والموارد محمد عبد الحميد بيضون موضوع تعزيز العمل لازالة كل اللغام، مؤكداً انه «لا يمكن انتظار جهود الفرقة الاوكرانية وحدها، وعلى وزارة الدفاع وضع خطة شاملة». وعلم انه تم الاتفاق على ان تكون الخطة جاهزة خلال اسبوعين.



● هوفنانيان متوجهاً الى الجلسة (علي محمد)

تصديق التصميم التوجيهي والنظام التفصيلي العام للمنطقتين الصناعيتين في كل من منطقة الرمول العقارية - قضاء عكار، ومنطقة نهر ابراهيم وحالات العقاريتين.

- احالة موضوع شركة «ميس» المتعلق بعقد تشغيل وصيانة المبنى الجديد في مطار بيروت على مجلس شورى الدولة لاستطلاع رأيه.

- تكليف وفد وزاري مؤلف من الوزراء السادة: بشار مرهج، فؤاد السنيرة، ميشال فرعون وباسل فليحان السفر الى العراق غداً (اليوم) للبحث مع المسؤولين العراقيين في التعاون النفطي والاقتصادي».

حوار

ورد الوزير العريضي على اسئلة الصحافيين، فأكد ان الموقف اللبناني من

العميد زين



وزعت المديرية العامة لقوى الامن الداخلي - شعبة العلاقات العامة امس نبذة عن حياة العميد القيم مروان عبد الحميد زين كالآتي:

- من بيروت - محلة المزرعة.

- ولد في ٢٢ كانون الاول ١٩٤٧ في مدينة طرابلس.

- متأهل من السيدة رثيفة عبد الرحمن حلواني ولهما ولد واحد (عبد الحميد).

- دخل المدرسة الحربية في الفيضانية لصالح قوى الامن الداخلي في ١/١٠/١٩٦٧.

- رقي الى رتبة ملازم بتاريخ ١/٨/١٩٧٠.

- ملازم اول بتاريخ ١/١١/١٩٧٣، نقيب بتاريخ ١/١١/١٩٧٨، رائد بتاريخ ١/١١/١٩٨٣، مقدم بتاريخ ١/١١/١٩٨٦، عقيد قيم بتاريخ ١/١١/١٩٩٠.

- تابع دورات دراسية وحاز على لقب مغوار من قيادة دورات الجيش اللبناني، كما حاز على شهادة بلجيكية في الادارة العسكرية، ونال اوسمة وتزيهات عدة.

أكد مجلس الوزراء امس في جلسته العادية التي عقدها في مقره الخاص برئاسة رئيس الجمهورية العماد اميل لحود، ان الموقف اللبناني «اثبت وعيه ومصداقيته من خلال رفض التورط في الحلول المنفردة التي تكثفت الضغوط سابقاً لجره اليها»، داعياً الى «ان ينسحب هذا الوعي على المواقف السياسية العامة في البلاد، حيال مختلف المواضيع المطروحة، بحيث لا تنجر وراء الطروح التي يمكن ان تفتح ثغرة في مناخ الوحدة الوطنية».

وقرر المجلس تأليف لجنة قضائية أمنية لتسليم الموقوفين لدى سوريا خلال الايام المقبلة، لتحديد الاوضاع القانونية لكل منهم. كما عين العميد مروان زين مديراً عاماً لقوى الامن الداخلي خلفاً للواء عبد الكريم ابراهيم، واقر الصيغة النهائية لمشروع قانون الجمارك، وكلف وفداً وزارياً بالسفر الى العراق للبحث بالتعاون النفطي والاقتصادي.

حضر الجلسة التي استمرت ساعتين ونصف ساعة رئيس الحكومة رفيق الحريري والوزراء، ومن بينهم وزير الشباب والرياضة سيبويه هوفنانيان الذي حضر للمرة الاولى منذ تشكيل الحكومة بعد قرار حزب «الطاشناق» تعليق قرار الاعتكاف، فيما غاب وزير التربية والتعليم العالي عبد الرحيم مراد لوجوده في الخارج، ووزير الدولة طلال ارسلان. وسبق انعقاد الجلسة خلوة بين الرئيسين لحدود والحريري لمدة نصف ساعة.

بعد انتهاء الجلسة، ادلى وزير الاعلام غازي العريضي بالمعلومات الآتية:

«في بداية الجلسة، طلب فخامة الرئيس مناقشة الوضع السياسي العام في البلاد، وتداول مجلس الوزراء بالاوضاع الإقليمية الراهنة، والتخبط الداخلي الاسرائيلي جراء انحراف مسيرة السلام عن قرارات مؤتمر مدريد، مما اوصل المنطقة الى مأزق والى استنتاج قاطع بأنه لا حل الا بالسلام العادل والشامل المبني على الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الاراضي المحتلة واقرار حق العودة للاجئين الفلسطينيين».

وأكد مجلس الوزراء ان الموقف اللبناني اثبت وعيه وصدقته من خلال رفض التورط بالحلول المنفردة التي تكثفت الضغوط سابقاً لجره اليها، وان هذا الوعي لدقة المرحلة وخطورتها ينبغي ان ينسحب على المواقف السياسية العامة في البلاد، حيال مختلف المواضيع المطروحة، ولا سيما الجوية منها، بحيث لا تنجر وراء الطروح التي يمكن ان تفتح ثغرة في مناخ الوحدة الوطنية، يستفيد منها العدو وحده، في الوقت الذي ينبغي ان تتضافر كل الجهود، وتتضافر كل الجهود، ومقتضيات السلام العادل والشامل، ويقطع عليها طريق المناورات في الداخل.

ثم اطلع الرئيس لحدود مجلس الوزراء على مضمون الاتصال الهاتفي الذي جرى صباحاً بين فخامته وسيادة الرئيس بشار الأسد، والذي اطلعه خلاله على تلبية سوريا لرغبة رئيس الجمهورية بخصوص تسليم جميع الموقوفين لديها الى الدولة اللبنانية. وقرر مجلس الوزراء تأليف لجنة قضائية أمنية لتسليم الموقوفين خلال الايام القليلة المقبلة لتحديد الاوضاع القانونية لكل منهم.

بعد ذلك، ناقش مجلس الوزراء جدول اعماله، واقر معظم بنوده، كما ناقش اموراً من خارج جدول الاعمال واتخذ القرارات التالية:

- تعيين العميد مروان زين مديراً عاماً لقوى الامن الداخلي خلفاً للواء عبد الكريم ابراهيم الذي يحال على التقاعد في مطلع السنة المقبلة.

- اقرار الصيغة النهائية لمشروع قانون الجمارك بعد الاخذ بجميع الملاحظات من مجلس الشورى والسادة الوزراء.

- اقرار مشروع مرسوم يرمي الى تصديق تخطيط اوتوستراد بيروت - طرابلس والطرق المتفرعة من قسم نهر الموت - الضبية.

- اقرار مشروع مرسومين يرميان الى